

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية



أ.د / محمد أحمد الأفندي
رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية
أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية (Banking Risks)

الأهداف:

عزيزي القارئ، يهتم هذا البحث بمناقشة وتحليل المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. حيث يناقش البحث طبيعة هذه المخاطر وأساليب قياسها واستراتيجيات مواجهتها.

كما يعرض البحث طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية وهي مخاطر ذات طبيعة مختلفة بالنظر إلى اختلاف طبيعة عمل البنوك الإسلامية. إن قراءتك لهذا البحث ستمكنك من استيعاب وفهم القضايا التالية:

- مفهوم وطبيعة المخاطر.
- أساليب قياس المخاطر واستراتيجيات مواجهتها.
- إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.
- إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- التصكيك (توالد الديون) وجذور الأزمة المالية العالمية (2008).

مفهوم وطبيعة المخاطر

في ظل بيئة أعمال اقتصادية ومصرفية تنسم بعدم التأكد واليقين، يقصد بالخطر بصورة عامة، التقلبات المحتملة في التدفقات النقدية المستقبلية، أو في العائد المستقبلي على الأصول، والمخاطر هي احتمال التعرض للخسارة غير المتوقعة نتيجة تذبذب العائد المتوقع عن العائد الفعلي، ويزيد الخطر كلما زاد احتمال تشتت العائد أو التدفق النقدي عن قيمته المتوقعة، وإحصائياً فإن التشتت يقاس بالانحراف المعياري أو بالتباين، فالانحراف المعياري يقيس الحجم المطلق للخطر عندما يكون العائد أو التدفق النقدي المتوقع ثابتاً خلال الفترة الزمنية لاستثمار الأصول.

أما إذا اختلفت القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية، فإن الخطر يقاس نسبياً باستخدام معامل الاختلاف، حيث معامل الاختلاف يساوي الانحراف المعياري (σ) مقسوماً على القيمة المتوقعة للعائد.

ومن جانب آخر، تُصنف المخاطر وفقاً لتعريف هيئة قطاع البنوك الأمريكية إلى مخاطر مباشرة ومخاطر غير مباشرة.

تُعرف المخاطر المباشرة بأنها احتمال حصول الخسارة بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال.

ومخاطر غير مباشرة من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه ونشاطه. وأياً كان الأمر، فإن المخاطر الكلية المرتبطة بالتدفقات والعائد على توظيف الأصول تتكون من مخاطر عامة منتظمة، يطلق عليها مخاطر السوق وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها بتنوع المحفظة الاستثمارية أو الائتمانية.

وتقاس المخاطر المنتظمة بأسلوب التغيرات الذي يعبر عن مستوى الارتباط بين سلوك متغيرين، وكلما زادت قيمة التغيرات زادت المخاطر المنتظمة، كما يمكن النظر إلى المخاطر التي تواجه البنوك من زاويتين رئيسيتين هما :

- (أ) مخاطر غير منتظمة ، ويمكن التخلص منها أو تجنبها من خلال:
- تنوع المحفظة الائتمانية أو الاستثمارية من خلال الإدارة الكفوة لهذه المخاطر، ولا ريب أنه كلما تمتعت إدارة البنك بالخبرة والتجربة الواسعة، ارتفعت كفاءتها في إدارة هذه المخاطر.
 - تحويل المخاطر ونقلها إلى آخرين من خلال أدوات المشتقات المالية وتصكيك الديون (بيع الديون) في البنوك التقليدية أو من خلال تغيير شروط الاقتراض.
- بيد أن استخدام هذه الأدوات كان مصدراً لوقوع الأزمة المالية العالمية 2008، كما سنرى لاحقاً.

ب) مخاطر لا يمكن تجنبها أو تحويلها لصعوبة عزلها عن الأصول المرتبطة بها وتظل ملازمة لأنشطة البنك وبالتالي يتحملها البنك . ومن أمثلة هذه المخاطر - مخاطر السوق . وقد جرت العادة من جهة أخرى على تصنيف المخاطر التي تواجه البنوك الممكن تجنبها أو تحويلها إلى :

- مخاطر مالية مثل مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية .
 - ومخاطر غير مالية وتتضمن مخاطر التشغيل والمخاطر الرقابية والقانونية .
- إن عملية التحكم والسيطرة بالمخاطر -من جهة أخرى- تتطلب التمييز بين عملية قياس المخاطر وبين إدارة المخاطر .

فقياس المخاطر يتضمن تحديد حجم المخاطر ومستوى التعرض لها ودرجة انكشاف البنك بسببها . بينما تتضمن إدارة المخاطر استراتيجيات ونظم العمل المرتبطة بتحديد المخاطر وقيمتها أو حجمها لدى البنك وبالتالي التحكم والرقابة والسيطرة عليها بهدف تجنبها أو تحويلها أو تقليل حدوثها أو مرات وقوعها .

استراتيجيات إدارة وقياس مخاطر البنوك

أولاً : نظم ومناهج تصنيف مخاطر الائتمان

أظهرت تجارب العمل المصرفي على مستوى عالمي وكذلك مقترحات اتفاقية بازل جملة من نظم واستراتيجيات إدارة المخاطر وقياسها. سواءً فيما يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية التي تتوخى تقدير الجدارة الائتمانية - بصورة عامة أو فيما يتعلق بمخاطر السوق أو مخاطر رأس المال.

ويمكننا القول، أن هذه الاستراتيجيات تنكئ على النظم الآتية:

- نظام النقاط أو العلامات في تصنيف المخاطر (scoring system).
- نظام التصنيف الداخلي والخارجي للمخاطر (Rating systems).
- تقنيات وأدوات قياس المخاطر.
- لجان الائتمان والرقابة.

وفيما يلي نقدم عرضاً توضيحياً لأبرز هذه النظم كما يلي:

(1-1) نظم إدارة مخاطر رأس المال (بازل "11")

إن لمقترحات بازل (11) دور كبير في تحديد النظم والإجراءات المرتبطة بإدارة وقياس المخاطر الائتمانية ومخاطر رأس المال وبصورة رئيسية، كما ذكرنا سابقاً، فإن مخاطر رأس المال تنشأ بسبب عدم كفاية رأس المال لحماية حقوق المودعين والمستثمرين، وحينها يعجز البنك عن الوفاء بالالتزامات عندما تغدو قيمة حقوق الملكية -قيمة سالبة ($K < 0$).

وهذا لأن القيمة السوقية للأصول تنخفض عن القيمة السوقية للالتزامات، فيغدو البنك منكشفاً أمام دائنيه ومودعية أو معرضاً للإفلاس، أي أن مخاطر رأس المال تعكس بصورة جوهرية الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.

لذلك تقدم مقترحات بازل (11) نهج وطرق لإدارة مخاطر رأس المال والمخاطر الائتمانية بصورة شاملة بغية احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان.

تتكئ أسس إدارة رأس المال على المتطلبات والمعايير الآتية:

- تحديد حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال.
- اشتراط معدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى وعدم السماح بمعدلات تقل عن الحد الأدنى.
- اتساق عملية تحديد رأس مال البنك مع طبيعة نشاطه وحجمه.
- وتقرن اتفاقية بازل (11) من جانب آخر ثلاثة نظم لإدارة مخاطر رأس المال هي :

- نظام التصنيف المعياري. (1)
- نظام التصنيف الداخلي الأولي أو الأساسي.
- نظام التصنيف الداخلي المتقدم أو المتطور.
- نظام التصنيف الخارجي (تصنيف الوكالات الخارجية).

1- نظام التصنيف المعياري:

- يقوم هذا النموذج على العناصر الأساسية التالية:
- تحديد أوزان للمخاطر بناءً على التقييم الداخلي لمخاطر البنك.
 - تطوير أدوات قياس حساسية المخاطر إلى مدى أوسع من أوزان المخاطر المحددة في كفاية رأس المال الحالية.
 - مقارنة أوزان المخاطر مع التقييمات العامة التي تقوم بها الوكالات الخارجية للتقييم مثل مؤسسة موديز ومؤسسة داو جونز وغيرها.

2- نظام التصنيف الداخلي الأساسي:

- في الغالب يُدار هذا النظام من قبل مجلس يطلق عليه مجلس التقييم الداخلي، ويعمل هذا النظام من خلال العناصر الآتية:
- تحديد واحتساب درجة حساسية الأصول تجاه المخاطر مع التركيز على احتمالات عدم الوفاء.
 - مما يتطلب تصنيف أصول البنك وتقدير قيمتها المستقبلية وفقاً لعناصر وخصائص المخاطر المرتبطة بكل أصل من الأصول.
 - كما يتطلب تصميم أنظمة رقابة داخلية فعالة على أنشطة البنك يمكن من توفير المخصصات والاحتياجات اللازمة لخسائر القروض، وكلما اعتمد هذا النظام على نماذج التقنية الحاسوبية زادت فعالية وكفاءة نظام التصنيف الداخلي في قياس وتقييم مخاطر البنك، وبالتالي تمكين البنك من التحديد المناسب لمتطلبات رأس المال الرقابية التي تكون متنسقة مع درجة المخاطرة .
 - وعموماً فإن تطبيق هذا النظام يمكن البنك من تحديد الحجم المناسب لرأس المال، حيث من المتوقع أن يكون كبيراً كلما كانت مخاطره أكبر، وفي إطار هذا النظام تحدد السلطات النقدية (البنك المركزي) معيار رقابي يمكن من تحديد خسائر العجز عن السداد للقروض المختلفة مثل تحديد 50% كمعيار رقابي للقروض غير المضمونة و 75% للقروض التابعة.

3- نظام التصنيف الداخلي المطور:

تتوسع في ظل هذا النظام قاعدة الرقابة الداخلية حيث لا تقتصر فقط على المخاطر الداخلية للبنك ولكنها تمتد إلى إدارة المخاطر المرتبطة بالمتعاملين مع البنك - أي إلى تقييم مخاطر البنوك الأخرى أو الجهات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص. ولذلك يتطلب تطبيق هذا النظام استخدام أدوات وتقنيات متقدمة وأكثر تطوراً ومدخلات كافية عند تقدير حجم الخسائر عند التعثر الائتماني.

• وبصورة عامة ، فإن كلاً من نظام التصنيف الأساسي أو المتقدم يعتمدان على تقييم ودراسة أربعة محددات رئيسية تمثل عناصر ضرورية لعمل هذا النظام وهي (1).

(أ) احتمال التعثر عن السداد : (α_1)

• يتطلب دراسة احتمال تعثر الزبون إلى تقييم الجدارة المالية للمقترض، أي قياس ما إذا كان الزبون عاجزاً عن السداد من خلال تحديد مستوى احتمال عدم قدرة المقترض على السداد خلال فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب توفر معلومات وبيانات عن حالة العميل ، وجدارته المالية ، وكلما كان التصنيف ممتازاً قلت احتمالات التعثر عن السداد ، ويمكن استخدام أدوات التحليل المالي ودرجة الجدارة وفقاً للأوزان المحددة بدراسة حالة الصناعة وشروط الائتمان ونحوها عند عملية التصنيف، كما سنرى لاحقاً، وفي إشارة إلى أهمية مستوى التصنيف الجيد ذكر حبيب وخان إلى النتائج التي نشرتها مؤسسة ستاندرز أند بور، وفيها أنه كلما كان التصنيف جيداً قلت احتمالات تعثر السداد وكلما انخفض التصنيف الأولي للمقترض كلما تعثر في السداد خلال الفترة القصيرة.

فالمؤسسة المصنفة عند مستوى (B) يتعثر أداؤها خلال فترة 3,6 سنوات والتي تصنف عند مستوى (AA) تفشل خلال فترة خمس سنوات من تاريخ تصنيفها.

• أما المتعاملين الذين لديهم تصنيف أولي مرتفع فإنهم يبقون فترة طويلة في السداد دون أن يتعرضوا للفشل وبالتالي يصنفون عند مستوى (AAA+) خلال سنة واحدة من التقييم الأولي، أو بنسبة 84,3% إن كان تصنيف جدارتهم المالية (الأولي) عند (BBB) وبنسبة 53,2% إن كان تصنيفهم الأولي عند (CCC).

أ- تحديد حجم الخسارة عند وقوع التعثر (α_2)

• وفقاً للنظام المطور يتم تحديد حجم الخسارة لكل قرض على حدة أو لكل محفظة استثمارية تواجه تعثراً محدداً، أي أن تحديد احتمال العجز عن السداد يكون خاصاً بمقترض محدد، أما خسارة العجز

(1) حبيب وخان، ورقة مناسبات رقم (5) البنك الإسلامي للتنمية جدة، ص111

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

عن السداد تكون خاصة بتسهيل ائتماني محدد وكليهما يقدمان مقياساً أكثر دقة لمخاطر الائتمان كما ذكرنا سابقاً.

• إن مما يميز نظام التصنيف المطور هو أنه يتيح للبنوك استخدام تقديراتها وتوقعاتها الخاصة فيما يتعلق بحجم الخسارة عند التعثر للقروض المتعددة التي اقرضتها، وهذا يمكنها (البنوك) من تحديد متطلبات رأس المال الخاصة المرتبطة بمخاطر الائتمان ، ولكنها ليست مطلقة تماماً في هذا الأمر، فمن حق البنك المركزي أن يمنع البنوك من استخدام حساباتها الخاصة لخسائر العجز عن السداد وأن يلزمها بالتالي باتباع المؤشرات الرقابية التي يضعها البنك المركزي وفقاً لنظام التصنيف الأولي أو الأساسي.

(ج) حجم الانكشاف أو التعرض عند تعثر السداد : (α_3)

يحدد حجم الانكشاف لكل قرض أو تمويل على حدة كمقياس لحجم التعرض الكامل للخسائر عند التعثر أو يتحدد بالقيمة التقديرية لتوظيف الأصول المعرضة للمخاطر ويتم حساب القيمة التقديرية للخسائر عند التعرض على اساس:

- بنود داخل الميزانية بعد استبعاد الضمانات التي على شكل ودائع للإئتمان الممنوح.
- بنود خارج الميزانية حيث تحسب المخاطر للبنود خارج الميزانية بالنسبة للبنوك المرتبطة عليها وذلك بضربها في معامل التحويل الائتماني الذي تُحدد قيمته حسب نوع التسهيلات (1) .

مثال تطبيقي:

افتراض أن التسهيل المقدم هو (1000) ريال لفترة سنتين على أن يتم السحب على أربعة أقساط متساوية (250) ريال. فإذا حدث التعثر بنهاية السنة الأولى، فإن هذا يعني أن التعرض للخسارة هي (500) ريال .

فإذا كان البنك يتبع نظام التصنيف الأولي، فإن البنك المركزي هو الذي يحدد درجة التعرض للخسائر للبنك وفقاً للمعايير التي يصنفها البنك المركزي.

وإذا كان يتبع نظام التصنيف المطور، فإن البنك نفسه هو الذي يحدد قيم التعرض للخسائر .
(د) الفترات الزمنية للقروض:

كلما كانت فترة القرض طويلة ، فإن احتمال التعثر يكون كبيراً، ويمكن حساب القيمة المتوقعة للخسائر وفقاً لأجال وفترات القروض كالتالي:

$$\text{القيمة المتوقعة للخسائر} = \text{احتمال التعثر} \times \text{حجم الخسارة عند التعثر} \times \text{حجم الانكشاف}$$

(1) محمد عثمان ، مرجع سبق ذكره.

$$\alpha_3 \times \alpha_2 \times \alpha_1 = \text{أو:}$$

(هـ) درجة تركيز التمويل

ويقصد به قياس مستوى تركيز الائتمان المقدم لمقترض فرد من إجمالي محفظة الائتمان. وكلما كان هنا تنوعاً في توزيع المحفظة على عدد أكبر من المقترضين كلما قلت مخاطر الائتمان ومتطلبات رأس المال.

وعادة يتم استخدام متوسط درجة التركيز في السوق المصرفي كمؤشر على درجة التركيز في بنك ما.

فإذا كانت درجة التركيز في البنك أعلى من مؤشر التركيز في السوق تطلب ذلك زيادة متطلبات رأس المال.

4- نظام التصنيف المتدرج:

يركز هذا النظام على فحص وتحليل مستوى رغبة المقترض في السداد وليس على قدرته على السداد.

ولتحقيق ذلك، يتم تحليل الخصائص المرتبطة بمخاطر الائتمان وفقاً لنظام النقاط لكل من هذه الخصائص، كما سنرى لاحقاً.

5- تحليل الضغط الائتماني (credit Stress Analysis)

يقصد بتحليل الضغط دراسة وتقييم ادارة المحافظ الائتمانية باستخدام مجموعة من الدراسات والاختبارات تحت أسوأ الظروف بغية تحديد مقاييس احتمالية للمخاطر، وبالتالي تحديد المناطق أو الاحتمالات الخطرة.

ويعتمد هذا التحليل على نموذج السيناريوهات المحتملة الذي يأخذ بعين الاعتبار جملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية مثل:

تحليل الحالة الاقتصادية العامة - حالة الصناعة التي ينتمي إليها البنك - حالة السوق المصرفي والسوق بشكل عام - حالة السيولة في الاقتصاد وفي البنوك وغيرها من التغيرات اللازمة لبناء السيناريوهات التي تكشف عن مستوى الضغط الائتماني وحالاته ومجالاته.

6- المنهج الموحد (نظام التصنيف الخارجي)

يُعتبر النظام الموحد أحد مناهج تحديد رأس المال الرقابي للمخاطر الائتمانية، وأداة نظامية لقياس المخاطر، كما أن النظام هو أحد مخرجات اتفاقية بازل المعدلة، وقد تركز التعديل على احلال تقديرات الوكالات الخارجية المختصة بتقييم المخاطر محل طريقة أوزان المخاطر المعمول

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

بها في اتفاقية بازل 1988، وبالتالي أصبح هذا النظام يُعرف بالنظام الخارجي لتقييم الائتمان القائم على أوزان المخاطر. إن التقييم وفقاً لهذا النظام هو عبارة عن أوزان مخاطر لمطالبات مضمونة بأموال سكنية (50%)، وعقارات تجارية (100%) أما المطالبات على البنوك التتموية متعددة الجنسيات، فيُنظر إليها حالة حالة وعلى أساس صفر في المائة (0%) للبنوك التي يكون تصنيفها من (AAA) إلى (AA-) شريطة وجود هيكل ملكية قوي ورأس مال مدفوع ورأس مال قابل للاستدعاء.

أما بالنسبة لأوزان مخاطر البنود خارج الميزانية، فتظل الأوزان المدرجة في الاتفاقية المعدلة عام 1995، سارية المفعول مع بعض التعديلات في آجال القروض.

وعموماً فإنه وفقاً للمنهج الموحد، يتم تصنيف المقترضين سواءً كانوا حكومات أو بنوك أو مؤسسات خاصة أو أفراد إلى مراتب ائتمانية محددة على النحو الآتي:

- تمثل المرتبة (AAA) إلى (AA-) أعلى مرتبة يتمتع من يحصل عليها بمستوى ملاءة ممتاز أو أعلى تصنيف ائتماني ممتاز.

- وتمثل المرتبة (دون B-) أدنى مرتبة في التصنيف الائتماني للوكالات الخارجية .

ووفقاً لمراتب تقدير المخاطر المذكورة آنفاً، فإن القروض (الأصول) التي تتمتع بمرتبة (AAA) إلى (AA-) مثلاً تُصنف على أنها أصول خالية من المخاطر أو أن وزن مخاطرها = صفر في المائة (0%)، وبالتالي لا يتطلب رأس مال لحمايتها.

أما الأصول التي تُصنف بالمرتبة (BB) إلى (B-)، فإنها تمثل أصول عالية المخاطر (ذات مخاطر 100%) وبالتالي، فإنها تتطلب حماية من رأس المال بنسبة 100%، أي يتطلب أن يحتفظ البنك بنسبة 4%، من قيمة الأصل (القرض)، كرأس مال أساسي وبنسبة 8% رأس مال إجمالي في مقابل المخاطر المرتبطة بذلك الأصل.

أما إذا كان المقترض في مرتبة دون (B-) فإنه يكون في مستوى مخاطر 150%، مما يعني أن كفاية رأس المال هي 8% من أصل القرض أو الأصل.

• ويوضح الجدول التالي نظام التقييم الخارجي للائتمان القائم على أوزان المخاطر.

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

النظام الخارجي لتقييم الائتمان القائم على أوزان المخاطر

| التقييم | | | | | | مطالبات على |
|-----------|--------|-------------------|------------------|------------------|-------------|--|
| غير مصنفة | دون B- | BB+ إلى B- | BBB+ إلى BBB- | A+ إلى A- | AAA إلى AA- | |
| %100 | %150 | %100 | %50 | %20 | %0 | حكومات |
| %100 | %150 | %100 | %100 | %50 | %20 | مصارف |
| %50 | %150 | ³ %100 | ³ %50 | ³ %50 | %20 | خيار (1) ¹ خيار (2) طويل الأجل ² |
| %20 | %150 | %50 | %20 | %20 | %20 | خيار (2) قصير الأجل ³ |
| %100 | %150 | %100 | %100 | %100 | %20 | مؤسسات |

المصدر : accord (2001), The new Basel Bcbs (2001) نقلا عن (حبيب وخان ورقة مناسبات ص108) (2003)

(1) أوزان مخاطر تعتمد على تقدير مخاطر سلطات عليا (حكومات) يتبع لها المصرف.

(2) أوزان مخاطر تعتمد على تقييم مصارف بمفردها.

(3) مطالبات على مصارف وأجالها قصيرة ، أقل من ستة أشهر مثلاً.

مثال تطبيقي:

افترض أن الحكومة اقترضت (1000) مليون ريال من بنك اليمن وأن الحكومة تتمتع بتصنيف ائتماني معين، ما هي متطلبات كفاية رأس المال لهذا الأصل (القرض) في الحالات الآتية للتصنيف الائتماني للحكومة:

(أ) المرتبة الائتمانية للحكومة هي (AAA) إلى (AA-)

(ب) المرتبة الائتمانية للحكومة هي BB

(ج) المرتبة الائتمانية للحكومة هي B-

الحل:

- في الحالة (أ) يُعتبر القرض خالٍ من المخاطر (مخاطر العجز عن السداد) ، أي أنه ذات مستوى مخاطر صفر في المائة (0%).
- لا يحتاج البنك أو ليس مطلوباً منه أي رأس مال مقابل الأصل.
- أما في الحالة (ب) يعتبر الأصل ذات مخاطر بمستوى 100%، وبالتالي، مطلوب من البنك رأس مال حماية بنسبة 100%، أي الاحتفاظ بنسبة 4% من قيمة القرض (رأس مال أساسي) وبنسبة 8%، من القرض (رأس مال إجمالي).
- وفي الحالة (ج) ، تصنف الحكومة بأدنى مرتبة ائتمانية (B-) مما يتطلب إعادة احتساب القرض، حيث سيعامل على أنه (1500) مليون ريال بدلاً عن 1000 مليون ريال، وبالتالي، يحتاج البنك إلى رأس مال حماية 8% من (1500) مليون ريال.

• من جانب آخر، لاحظ أنه إذا كان المقترض بنكاً آخر، أو مؤسسة خاصة أو عامة، وكان تصنيفها الائتماني في المرتبة (AAA) إلى (AA-)، فإن هذا القرض يكون مرتبطاً بمستوى مخاطر 20%، وفقاً للخيار (1) أي وفقاً لأوزان مخاطر تعتمد على تقدير مخاطر السلطة النقدية، التي يتبع لها هذا البنك أو المؤسسة، أي أن البنك المقرض يحتاج إلى حماية من رأس المال بنسبة 20%، من 8%، إجمالي رأس المال نظير المخاطر المرتبطة بهذا القرض، أي أن القرض الذي يساوي (1000) مليون ريال سيحسب على أنه يساوي (200) مليون عند تحديد 8%، كرأس مال حماية أو ما يعادل (16) مليون ريال.

ثانياً: نماذج وأساليب قياس المخاطر

هناك عدد من المقاييس والأدوات والإجراءات التي تستخدم في قياس مخاطر السوق المرتبطة بالعمل المصرفي، ومن أهمها:

- نموذج الفجوة - نموذج الفترة - الفجوة، القيمة المخاطر بها - ونموذج السيناريوهات.
- بالإضافة إلى نماذج أخرى، تمكن البنك من تحويل المخاطر إلى جهات وأطراف أخرى مثل:
- التوريق أو التصكيك.
- المشتقات المالية.

1- نموذج تحليل: الفترق الفجوة

(Gap - Duration)

نموذج الفترة هو مقياس لفترة استرداد الأموال المستثمرة، حيث يقيس متوسط آجال التدفقات النقدية مرجحة بقيمتها وعدد السنوات (فترتها) اللازمة للحصول على هذه التدفقات. يعتبر هذا النموذج أحد مقاييس مخاطر سعر الفائدة. حيث يقيس مستوى حساسية تغير القيمة السوقية للأصول والخصوم للتغير في سعر الفائدة بشكل عام. أي أنه يبين درجة انكشاف البنك لمخاطر العائد أو سعر الفائدة. ويمكن تحديد متوسط آجال التدفقات النقدية المرجحة على النحو الآتي:

$$N = \sum_{t=1}^T t \cdot \frac{Z_t}{(1+r)^t} \longrightarrow (1)$$

حيث B القيمة الحالية للتدفقات النقدية للأصول.

$$B = \sum_{t=1}^T \frac{Z_t}{(1+r)^t} \longrightarrow (2)$$

و :

وحيث : $Z_t =$ التدفقات النقدية للأصول خلال الفترة (t)

$r =$ العائد على الأصول، $N =$ الفترة الزمنية.

وتبين المعادلة (1) أن متوسط الفترة هي القيم الحالية للتدفقات النقدية مرجحة بقيمتها وأجلها (t) مثال:

إذا افترضنا أن $t=2$ سنتين ، وأن $Z_t = 1000$ ، $r = 0.20$ فإن المعادلة (1) تعاد صياغتها على النحو الآتي:

$$N = (1) \left[\frac{z_1 / (1+r)}{B} \right] + 2 \left[\frac{z_2 / (1+r)^2}{B} \right]$$

$$N = (1) \left[\frac{1000/1.20}{1527.7} \right] + 2 \left[\frac{1000/(1.20)^2}{1527.7} \right] = 1 \left(\frac{833.3}{1527.7} \right) + 2 \left(\frac{694.4}{1527.7} \right) \text{ أو:}$$

$$(2) \text{ مع العلم أن } B = 1527.7 \text{ قد حسبت وفقاً للمعادلة (2)}$$

أي أن متوسط فترة الانتظار لاسترداد الأموال المستمرة هو تقريباً عام وأربعة شهور.

لاحظ أن استخدام القيمة الحالية يبين أن القيمة السوقية للأصول ذات الأجل الطويل تتأثر أكثر بالتغيرات في سعر الفائدة، وهذا يبدو واضحاً من المثال السابق حيث القيمة الحالية للأصول في السنة الثانية أقل مقارنة بالسنة الأولى.

$$\text{أو } \frac{694.4}{1527.7} \text{ أقل من } \frac{833.3}{1527.7}$$

تحديد الفجوة الزمنية (NGAP)

إن الحصول على متوسط الفجوة الزمنية بين الأصول والخصوم يتم من خلال تجميع القيم الحالية لفترات الأصول والخصوم بعد ضرب كل منها في حصته من إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم.

$$\text{أو: } NGaP = NA - \alpha NL$$

أي أن الفجوة الزمنية هي متوسط فترة الأصول (NA) مطروحاً منها متوسط فترة الخصوم بعد ضربه في معامل ترجيح الخصوم / الأصول (α).

فإذا كانت الفجوة موجبة أي أن (NGaP) أكبر من الصفر، فإن هذا يعني أن فترة الأصول أطول من فترة الخصوم ، فإذا ارتفع سعر الفائدة على كل من الأصول والخصوم بنفس النسبة، فإن القيمة السوقية للأصول تنخفض بنسبة أعلى من انخفاض القيمة السوقية للخصوم مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأصل (الأسهم مثلاً) وهذا يسبب انخفاض صافي العائد المتوقع.

أما إذا كانت (NGaP) قريبة من الصفر، يكون البنك في حالة جيدة. وعندما تتساوى الأصول والخصوم فإن $1 = \alpha_1$ ، وبالتالي فإن معادلة الفترة - الفجوة هي:

$$NGaP = NA - NL$$

مثال:

افترض أن متوسط الفترة (N) = 3 سنوات للأصول وستنتين للخصوم، وأن قيمة الأصول = 1000 مليون ريال وقيمة الخصوم = 900 مليون ريال ورأس المال = 100 مليون ريال. افترض ارتفاع سعر الفائدة بنسبة 5%. لاحظ أنه في هذه الحالة تنخفض القيمة السوقية للأصول بنسبة $= (-5\% \times 3) = -15\%$ ، وهذا يعني انخفاض قيمة الأصول بمبلغ = 150 مليون ريال. وكذلك فإن القيمة السوقية للخصوم تنخفض بنسبة $= (-5\% \times 2) = -10\%$ ، وهذا يعني أن الخصوم تتخفف بمبلغ (90) مليون ريال. أي أن صافي ثروة البنك تنخفض بمبلغ = 60 مليون ريال (90 - 150) أو ما يعادل نسبة (6%) من القيمة الأصلية للأصول. لاحظ الآن أنه يمكن الحصول على نتائج عكسية في حالة انخفاض سعر الفائدة بنسبة (5%) حيث تزيد صافي ثروة البنك بنسبة (6%) أو ما يعادل (60) مليون ريال.

2. طريقة القيمة المخاطر بها (Var) (Value at Risk)

هي إحدى طرق قياس مخاطر السوق وهي طريقة حديثة تعتمد على أساليب التقدير الإحصائي كالانحراف المعياري والوسط الحسابي.

وتستخدم هذه الطريقة لتحديد أقصى خسارة ممكنة بالقيمة المطلقة أو بالقيمة النسبية. حيث يتم تقدير هذه القيمة في الحالة الطبيعية لحركة الأسواق وبمستوى ثقة مناسب، وبالنظر إلى أن أسعار الأصول تتبع التوزيع الاحتمالي الطبيعي كما تبين هذا من الواقع. وقد قدم الاقتصادي مورجان (Morgan) طريقة أكثر عملية تعتمد على حساب مصفوفة الارتباط والتباين لتقدير القيمة المخاطر بها مقارنة بطرق أخرى كطريقة مونت كارلو أو طريقة المحاكاة التاريخية.

وتفترض طريقة مورجان -فرضية سكون قيم المعاملات الاحصائية اللازمة لقياس تغيرات الأسعار أو العوائد على الأصول باعتبارها تتبع في سلوكها منحنى التوزيع الطبيعي. وبصورة عامة هناك ثلاث خطوات لتقدير القيمة المخاطر بها وهي (1):

- تصنيف المحفظة الائتمانية وفقاً لعوامل المخاطرة.
- توزيع التدفقات النقدية (أو عوائد) للأصول وفقاً لكل عامل مخاطره على فترة أو خارطة زمنية مرتبطة بآجال استحقاق معيارية .
- ثم بعد ذلك يتم حساب القيمة المخاطر بها (Var).
- ويمكننا تحديد أقصى خسارة بصيغة نسبية أو بصيغة مطلقة للخسارة كتقدير للقيمة المخاطر بها - وهي صيغ مشتقة من الأساليب الاحصائية على النحو الآتي:
- القيمة النسبية المخاطر بها مقارنة بالوسط الحسابي:

$$Var(mean) = P \propto \sigma \sqrt{T}$$

أو القيمة المطلقة المخاطر بها مقارنة بالقيمة صفر

$$Var(Zero) = P \left[\propto \sigma \sqrt{T} - rT \right]$$

حيث P = سعر أو قيمة الأصل المستثمر ، r العائد ، T الزمن أو الفترة الزمنية لاستثمار الأصل ، σ = الانحراف المعياري ، \propto = درجة الثقة.

مثال:

(1) حبيب وخان، مرجع سبق ذكره.

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

افتراض أن لديك البيانات الآتية:

قيمة المحفظة الاستثمارية 1000 مليون ريال وعائدتها المتوقع 10%، $\sigma = 24\%$
والمطلوب: حساب القيمة المتوقعة عند مستوى ثقة = 99%
احسب القيمة النسبية والقيمة المطلقة لفترة زمنية (T) مدتها ستة شهور ($1/2$ سنة)
الاجابة :

$$\bullet \text{ القيمة النسبية} = \frac{1}{2} \sqrt{1000(2.33)(0.24)} = 395.4 \text{ مليون ريال.}$$

لاحظ أن (∞) عند 99% مستوى ثقة = 2.33

أي أن القيمة النسبية المخاطر بها (مقارنة بالوسط الحسابي) تبلغ في حدها الأقصى (أقصى خسارة) نحو 395.4 مليون ريال خلال ستة شهور وفي مستوى ثقة (فرصة) 99% في حالة الضروف الطبيعية للأسواق.

• أما القيمة المطلقة (مقارنة بالقيمة صفر) المخاطر بها فهي:

$$\bullet \text{ } Var(Zero) = 1000 \left[(2.33)(0.24) \sqrt{\frac{1}{2}} - (0.10) \left(\frac{1}{2}\right) \right]^2$$

$$395.5 - 50 = 345.5$$

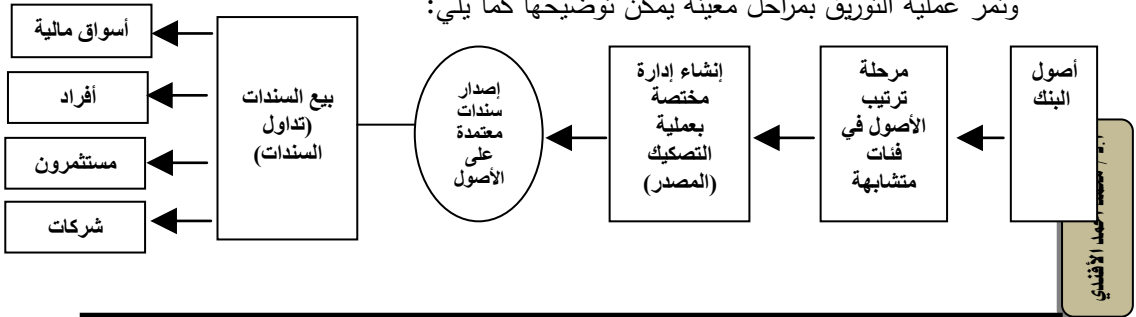
أي أن أقصى خسارة مطلقة لن تتجاوز (345.5) مليون ريال.

3- نموذج التوريق (التصكيك)

عندما يقوم البنك بتحديد أنواع معينة من أصوله وخاصة القروض -مثل قروض الإسكان وتحويلها إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية فإن تلك العملية يطلق عليها توريق الديون أو تصكيك الديون، أي بيع الديون المستندة على الأصول.

إن عملية التوريق أوالتصكيك تنطوي على تحويل المخاطر من البنك إلى الأسواق المالية أو الأفراد أو الشركات التي تشتري هذه السندات وهي عملية في نفس الوقت تهدف إلى حصول البنك على موارد إضافية من عملية بيع ديون البنك.

وتمر عملية التوريق بمراحل معينة يمكن توضيحها كما يلي:



ومن الواضح أنه باتمام عملية التصكيك، يتم شطب الأصول المصككة من ميزانية البنك، وتصبح جزءاً من أصول ميزانيات جهات أخرى التي اشترت هذه الصكوك (السندات)، وقد شجعت اتفاقية بازل 1988 التصكيك الذي يبنني عليه تحويل المخاطر متجاهلة مخاطر السوق. حيث أعتت الاتفاقية هذه البنوك من متطلبات رأس المال مقابل الأصول التي تم تصكيكها، ثم تراجعت عن ذلك وحددت أوزان منخفضة لمخاطر الأصول في الدفتر التجاري للبنوك، ثم جاء التعديل أكثر تساهلاً مع عملية التصكيك واعتبر أنه باتمام عملية التصكيك لم يعد للبنك المصكك أي علاقة بالأصل المباع المصكك لأن ملكية الأصل قد تم تحويلها من خلال عملية بيع شفافة (بيع الديون بالتصكيك).

وأنه إذا كان للبنك المصكك أي التزام أولي بضمان خسائر قروض، فعليه طرح قيمة هذا الالتزام من رأس ماله (حبيب وخان 2003).

4. نموذج المشتقات

المشتقة المالية هي الأداة المالية التي يتم اشتقاق قيمتها من قيمة شيء آخر، وتُعرف عموماً بالمشتقات المالية القائمة على عقود مثل عقود المشتقات وعقود الخيارات وعقود المقايضة. وجميعها عقود تتضمن تسويات تتم في المستقبل، ولذلك يطلق عليها أيضاً بعقود المستقبلات.

وبصورة محددة، تتطوي عقود المستقبلات على تسليم كميات محددة معيارية لسلع يتم الاتجار فيها في أسواق منظمة، أما عقود الخيارات فإنها تتطوي على عقود مالية لمبالغ معيارية، ولكنها تعطي الحق في الشراء (البيع) دون التزام للقيام بذلك -أي دون التزام بالبيع أو الشراء، وأما المقايضة فهي اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل مجموعة تدفقات نقدية في المستقبل وفق مواصفات محددة مسبقاً (خان وحبيب 2003).

إن الهدف الرئيسي لنموذج الاشتقاق هو تحويل مخاطر البنك إلى أطراف أخرى، وكذلك حصول البنك على مصادر أخرى للإيرادات والدخل.

ومن أبرز عمليات الاشتقاق والمقايضات الأكثر ارتباطاً بعمليات البنوك وتحويل المخاطر، المقايضات في أسعار الفائدة بغية تحويل أو تندية مخاطر سعر الفائدة.

وكذلك مشتقات الخيارات وأذون الدين التي تستخدم كأدوات لتبادل المخاطر الائتمانية وحماية البنك -بائع المخاطرة- في حالة عجز المدين عن السداد جزئياً أو كلياً.

وفي المقابل يحصل مشتري المخاطرة الائتمانية على عوض، ولا يتسع المقام هنا لتقديم شرح كامل للمشتقات المالية، ولكن يمكن الرجوع إلى المراجع المتخصصة في هذه القضايا.

المخاطر في البنوك التجارية (Credit Risk Management)

تتكون المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية من:

- مخاطر ائتمانية مرتبطة بتوظيف أصول البنك، فالأصول القادرة على توليد عائد أكبر تقترن بمخاطر أكبر، كما أن سيولتها تكون اضعف، وهذا يعرض سلامة المركز المالي للبنك للخطر خاصة أن تلبية البنك لطلبات السحب تتطلب توفير السيولة المناسبة.
- مخاطر ائتمانية مرتبطة بإدارة الأصول والخصوم نتيجة تقلبات سعر الفائدة الذي يؤثر على صافي عوائد البنك الناجمة عن الفرق بين الإيرادات من توظيف الأصول وتكاليف إدارة الخصوم.

وعلى العموم، فإن المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك يمكن حصر أهمها في الآتي:

- مخاطر عدم السداد (الفشل المالي).
 - مخاطر السيولة. التي تحدث عندما لا تكفي السيولة لمتطلبات التشغيل أو عدم قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته التي حلت آجالها أو عمليات السحب اليومية.
 - مخاطر تقلبات سعر الفائدة.
 - مخاطر الملكية وتقلبات القيمة الحقيقية للأصول.
- وعموماً فإن مخاطر السوق تشمل مخاطر تقلبات أسعار الأسهم والفائدة وأسعار السلع وأسعار الصرف.

ولكننا سنقتصر هنا على مناقشة مخاطر عدم السداد باعتباره أحد المخاطر الأساسية المرتبطة بالأصول ومخاطر تقلبات سعر الفائدة كأحد المخاطر الرئيسية المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم معاً.

أولاً: مخاطر توظيف الأصول: أ: مخاطر عدم السداد:

- هناك ائتمان أو أصول خالية من المخاطر مثل توظيف جزء من موارد البنك في السندات الحكومية واذن الخزانة الحكومية حيث يتم إصدار هذه الأوراق بضمان الحكومة. غير أن هذا النوع من الائتمان يتعرض لدرجة معينة من المخاطر تتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية للسندات والأذون عند ارتفاع معدل التضخم. وهو الأمر الذي يسبب خسارة رأسمالية للبنك.

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- كذلك هناك أصول (ائتمان) ذات مخاطر مختلفة أهمها ما يلي:
 - المخاطر المرتبطة بعدم قدرة العملاء المقترضين على السداد.
 - مخاطر الإفراض غير المباشر المتعلق بالاعتمادات المستندية أو الكفالات أو القبولات المصرفية. وتقع المخاطر في هذه الحالات عندما تتحول إلى مخاطر الإفراض المباشر.
 - المخاطر المرتبطة بتغير القيمة السوقية للسندات وما ينجم عن ذلك من وقوع خسارة رأسمالية.
 - مخاطر التحصيل الناجمة عن تنفيذ البنك للتحويل بناء على تعليمات العميل قبل أن يقوم بالدفع.
 - مخاطر التسويات الناجمة عن قيام البنك بالدفع نيابة عن العميل قبل التأكد من تنفيذ العميل للتعهد المطلوب منه وبصورة عامة، فإن مخاطر عدم السداد تدخل البنك في مرحلة الفشل المالي والتي تتخذ مظهرين:
 - تعرض البنك لشح السيولة أو عدم السيولة حيث لا يستطيع البنك سداد الديون والفوائد مستحقة الدفع.
 - مخاطر الأسعار المالي حيث ترتفع الالتزامات المستحقة للأخرين من قيمة أصول البنك.
- ب: مصادر مخاطر عدم السداد:**
- يمكن تصنيف المخاطر الائتمانية وفقاً لمصدرها على النحو الآتي:
- 1- **المخاطر المرتبطة بعملاء البنك:**

وهي مخاطر تنشأ بسبب مستوى السمعة الائتمانية لعميل البنك ومستوى الملائمة المالية والغرض من الائتمان أو مخاطر مرتبطة بطبيعة النشاط الاقتصادي للعميل مع العلم أن مستوى ودرجات المخاطر تختلف باختلاف النشاط.
 - 2- **المخاطر المرتبطة بطبيعة الائتمان:** وطبيعة الضمان المقدم للائتمان. فالضمان بأوراق تجارية له مخاطر تختلف عن ائتمان بضمان عقاري.
 - 3- **المخاطر المرتبطة بسوء إدارة الائتمان:**

هذا النوع من المخاطر يعتمد على مستوى كفاءة إدارة الائتمان في البنك من حيث التدقيق في مدى الجدارة الائتمانية للعميل ومتابعة الائتمان الممنوح له. ويعتمد كذلك على مدى متابعة البنك لمستوى وفاء العميل بالتزاماته إضافة إلى مستوى استخدام البنك للضمانات المقدمة لحماية الأصول للبنك.
 - وعلى أية حال، فإن مصادر المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك تؤدي إلى وقوع ظاهرة الفشل المالي والتي يقصد بها تعثر استرداد القروض والائتمان في وقته المحدد. ومما لا شك فيه أن الفشل المالي ينجم عنه آثار سلبية كبيرة منها:
- تعرض البنوك المانحة للائتمان إلى الخسائر.

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- حرمان البنك من عوائد رأس المال الناجمة عن تعطيل دورة رأس المال. إضافة إلى تحمل البنك أعباء وتكاليف إدارية بسبب اللجوء إلى القضاء وإهدار الوقت والمال في استرداد أموال البنك.
- صعوبة وفاء البنك بالتزاماته تجاه الغير وما ينجم عن ذلك من انكماش النشاط الائتماني والاقتصادي للبنك.

ج: إدارة مخاطر عدم السداد

- رأينا فيما تقدم، أن المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة عامة بمستوى كفاءة البنك في التوفيق وتنظيم العلاقة بين مبادئ الربحية والسيولة والأمان ولذلك، فإن جوهر إدارة المخاطر الائتمانية إنما يقوم على تنظيم هذه العلاقة بين المبادئ الثلاثة ومستوى المخاطر وبما يمكن البنك من تجنب الكثير من المخاطر وتعزيز مركزه المالي للوفاء بالالتزامات تجاه الغير.
- يمكن القول إذن، أن أسس إدارة المخاطر الائتمانية وخاصة مخاطر عدم السداد تقوم على عنصرين رئيسيين هما:

a. قواعد ومعايير منح الائتمان.

b. نظام تحليل مستويات المخاطر الائتمانية.

1. قواعد ومعايير منح الائتمان:

إن السياسة الائتمانية لأي بنك تجاري تقوم على أسس معينة معروفة في مجال عمل البنوك. حيث تظهر أدبيات الصناعة المصرفية استخدام ثلاثة نماذج ائتمانية مشهورة. تضع هذه النماذج قواعد ومعايير معينة تمكن البنك من الحصول على رؤيه واضحة ومستوعبة لصور المخاطر وأنواعها ومستوياتها وكل المعلومات المتاحة عن العميل ومستوى ملائته. هذه النماذج الائتمانية هي:

• نموذج cs5

• نموذج ps5

• نموذج prism

ومن الملاحظ أن هذه النماذج قد سميت بأوائل حروف الكلمات بالإنجليزية للقواعد التي يقوم عليها كل نموذج ويمكننا عرض هذه النماذج في الجدول التالي:

| نموذج cs5 | نموذج ps5 | نموذج prism |
|----------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|
| 1- القدرة على الاقتراض .capacity | 1- العميل .people | 1- التصور .Perspective |
| 2- شخصية العميل .charaoter | 2- الغرض من الائتمان .purpose | 2- القدرة على السداد .Repayment |
| 3- رأس مال العميل .Capital | 3- القدرة على السداد .payment | 3- الغاية من الائتمان .Intention |
| 4- الضمان .Collateral | 4- الحماية .protection | 4- الضمانات .Safeguards |
| 4- المناخ العام .conditions | 5- النظرة المستقبلية .perspeotive | 5- الإدارة .Managemenl |

وفيما يلي نقدم شرحاً مختصراً لمدلولات معايير النموذج الأول cs5.
مع العلم أن نموذج Prism يعتبر أحدث نموذج في مجال التحليل الائتماني للبنوك.
القدرة على الاقتراض: Capacity:

- يبين هذا المعيار مستوى قدرة العميل على الاقتراض والذي يمكن قياسه بالمؤشرات التالية:
- مدى قدرة المقترض على تحقيق تدفق نقدي (عوائد نقدية) كافي لتغطية مخاطر الاستثمار وتمكنه من الوفاء بديونة للبنك.
 - مستوى الكفاءة الإدارية التي يتمتع بها المقترض في إدارة الأموال المقترضة في إطار نشاطه الاقتصادي.
 - السمات الخلقية والقيمية الشخصية للمقترض ومدى انسجامها مع حسن تعامله وأمانته ووفائه وسمعته.

شخصية العميل: Character:

يهتم هذا المعيار بتحديد مستوى القيم الأخلاقية والقيمية لشخصية العميل والتي سيكون لها أثارها الإيجابية أو السلبية على مجمل تعاملات المقترض مع البنك. أن المخاطر المرتبطة بمستوى القيم الخلقية للعميل يطلق عليها المخاطر المعنوية أو المخاطر الأدبية.
وكلما كان العميل متحلياً بقيم الأمانة والصدق وحسن التعامل كلما دل ذلك على مستوى شعور المقترض بمسئوليته وتعهداته ووفائه والعكس صحيح.

وبالتالي فإن هذا المعيار يساعد على تحديد مدى قدرة العميل على الوفاء والسداد، ولذلك فإن إدارة البنوك تأخذ ببعض المؤشرات الدالة على سلوكيات العميل ومنها:

- تحليل حالات الإفلاس التي يعانيتها بعض العملاء ومدى مصداقيتها أم أنها مجرد وسيلة للتخلص من الالتزامات. ويمكن تعميم هذا التحليل على مستوى الشركات حيث يركز التحليل على سلوكيات مدراء الشركة أو الشركاء فيها.

رأس المال: Capital:

يهتم هذا المعيار بدراسة مقدرة الثروة التي يمتلكها المقترض سواء كانت في صورة أسهم وسندات أو عقارات أو نقود أو نحوها.

وتشمل الثروة (أو رأس المال) جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة ويرتبط بمعيار رأس المال ينشاء عنه ما يعرف بمخاطر الملكية، حيث تنخفض هذه المخاطر كلما كان رأس مال العميل كبيراً والعكس صحيح.

الضمان: Collateral:

الضمان هو حجم الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يقدمها المقترض كضمان أو لتوثيق الإئتمان المصرفي.

تمثل الضمانات خط الدفاع الثاني لاسترداد البنك حقوقه في حالة عجز المقرض عن السداد والوفاء على أن الضمان الآمن للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله بسهولة إلى نقود وبدون خسارة. ومن المعروف أن الضمان لا يكون في صورة أصول منقولة أو غير منقولة فقط. وإنما قد يكون ضمان اعتباري لشخص ذات سمعة معروفة كما قد يكون الضمان مملوكا لشخص آخر ضامناً للمقرض.

وعلى أية حال، فإنه لا بد من توفر شروط معينة من أجل تدنية المخاطر المرتبطة بالضمان ومنها ما يلي:

- إثبات ملكية المقرض للضمان كاملاً وأنه لا يوجد نزاع حول الملكية.
- استقرار قيمة الضمان خلال فترة القرض وكفاية قيمة الضمان لقيمة الائتمان.
- ضمان حصول البنك على أولوية الضمان لسداد قيمة القرض عند عجز المقرض.

المناخ العام: Conditions:

يهتم هذا المعيار بدراسة جوانب البيئة الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للعملاء ومنها:

- ظروف الطلب والعرض.
- حدة المنافسة في الأسواق.
- الأسعار.
- السياسات المالية والنقدية.

ب. نظام تحليل مستويات المخاطر:

- إن معايير منح الائتمان التي تم عرضها في النماذج الثلاثة تحقق نتائج إيجابية للبنك التجاري عند الالتزام بتطبيقها كمنظومة أساسية في إدارة الائتمان المصرفي. ومن أبرز هذه النتائج ما يلي:
 - تخفيض درجة المخاطرة لدى البنوك.
 - تجنب كثير من المخاطر أيضاً من خلال إتخاذ القرار المناسب بعدم منح الائتمان مثلاً لأولئك الذين لا تنطبق عليهم معايير الائتمان.
 - وفي أحيان قد يكون القرار المناسب هو تنفيذ التأمين على بعض الائتمان، وفي ذلك تخفيض للمخاطر.
 - يساعد تطبيق تلك المعايير على ترتيب الائتمان حسب درجة ومستوى المخاطر المرتبطة بكل مقرض (عميل البنك).
- وبناء على ذلك، فإن استخدام المعايير السابقة في ترتيب المخاطر الائتمانية يتم بأسلوبين أو بنظامين هما:

- نظام الدرجات: Score:

يطلق عليه أحيانا بنظام التمييز (Judgmental system) يؤدي تطبيق نظام الدرجات إلى التمييز والفرز بين كافة المقترضين من البنك من حيث قدرتهم والملاءة المالية التي يتمتعون. بها إضافة إلى الكشف عن رغبتهم في السداد عند تاريخ الاستحقاق. وبمعنى آخر، فإن هذا النظام يمكن إدارة الائتمان من الكشف عن مستوى قابلية المقترض وقدرته على السداد عند تاريخ الاستحقاق (إنظر إطار 20).

- نظام النقاط أو الأوزان (Points):

ويطلق عليه أيضا بالنظام التجريبي (Emprical system) ويتم تطبيق هذا النظام على النحو الآتي:

- كل خاصية أو سمه متوفرة لدى طالب الائتمان تعطي نقطة أو وزن معين.
- مقابل كل خاصية هناك نقاط معيارية يعتمدها البنك.
- تقارن النقاط الفعلية بالنقاط المعيارية لكل خاصية متوفرة لدى العميل (طالب الائتمان).
- وأخيراً تحدد درجة المخاطرة ومستواها عند كل عميل وفقاً لمدى الانحراف بين النقاط الفعلية أو النقاط المعيارية المعتمدة لدى البنك.

إطار (20): حالة تطبيقية:

- يمكن تطبيق نظام الدرجات على ثلاثة معايير في نموذج : 5cs - وهي الشخصية ورأس المال والقدرة. حيث يمكن الحصول على تسع درجات لنوع الائتمان من حيث المخاطرة على النحو الآتي:
 - 1- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة جداً.
 - 2- الشخصية + القدرة - رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة.
 - 3- الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطرة ائتمانية منخفضة.
 - 4- قدرة+رأس المال+شخصية ضعيفة= مخاطر ائتمانية متوسطة.
 - 5- قدرة + رأس المال - الشخصية = مخاطر ائتمانية مرتفعة.
 - 6- الشخصية + رأس المال - القدرة = مخاطر ائتمانية مرتفعة.
 - 7- الشخصية -رأس المال - القدرة= مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً.
 - 8- رأس المال - الشخصية - القدرة = مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً.
 - 9- قدرة - الشخصية - رأس المال = المقترض ماكر
- يستطيع الآن البنك أن يحدد مدى انطباق هذه الدرجات على طالب الائتمان وبالتالي إتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان أو الرفض.

المصدر: حمزة الزبيري، إدارة الائتمان المصرفي، نقل عن: 1980. N.Y. Demister. R. Financial Institutions

ثانياً: مخاطر إدارة الأصول والخصوم:

(مخاطر تقلبات سعر الفائدة ونموذج تحليل الفجوة):

من المعروف أن البنك التجاري يحصل على فائدة ثابتة من توظيف نسبة كبيرة من أصوله في قروض واستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل. وتمثل هذه الفوائد الدائنة إيرادات أصول البنك. ومن ناحية أخرى، فإن البنك التجاري يدفع فوائد للمودعين على الودائع لآجل وهي تمثل تكاليف الودائع أو تكاليف إدارة الخصوم.

إن الفرق بين إيرادات الأصول وتكلفة الخصوم (الودائع) تمثل صافي عائد البنك. أي أن صافي العائد يمثل الفجوة بين إيرادات الأصول وتكلفة الخصوم.

- غير أن المخاطر التي يواجهها البنك التجاري تكمن هنا بسبب اختلاف درجة حساسية إيرادات الأصول وتكاليف الخصوم لتقلبات سعر الفائدة. وهناك طرق وأساليب متنوعة لقياس مخاطر تقلبات سعر الفائدة، مثل تحليل الفجوة وتحليل الفترة، ونموذج المحاكاة وغيرها، بيد أننا سنقتصر على عرض ومناقشة ما يسمى بتحليل نموذج الفجوة.

نموذج الفجوة

يقصد بتحليل الفجوة تحليل صافي العائد الناجم عن الفرق بين عائد الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة وتكاليف الخصوم المتأثره بذلك أي أن تحليل الفجوة هو أسلوب لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على ميزانية البنك حيث يهتم هذا الأسلوب بالتقلبات المحتملة في صافي العائد من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة ولتوضيح تحليل الفجوة أفترض أن البنك التجاري يتوقع رواج اقتصادي طويل وبالتالي فإنه:

- يوظف نسبة كبيرة من أصوله في قروض واستثمارات ذات فائدة ثابتة طويلة الأجل. أي أن نسبة صغيرة من أصوله فقط تكون حساسة لتقلبات سعر الفائدة، بينما نسبة كبيرة من الأصول الموظفة ليست حساسة لتقلبات سعر الفائدة إلا بعد فترة طويلة.
- بالمقابل هناك نسبة كبيرة من الودائع التي تتمتع بحساسية كبيرة لتقلبات سعر الفائدة. حيث أن الودائع إما أن تكون ودايع جارية أو ودايع لآجل قصير. وهذا معناه أن نسبة صغيرة فقط من الخصوم هي التي لا تتأثر سريعاً بتقلبات سعر الفائدة.
- وبناء على ذلك، فإن إيرادات الأصول تكون أقل حساسية من تكاليف الخصوم (الودائع) بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة وهنا تكمن مصدر المخاطرة التي يواجهها البنك التجاري. تطبيقاً لذلك دعونا نوضح تحليل الفجوة باستخدام البيانات التالية:

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

دعنا نفترض أن قيمة أصول البنك ذات الفائدة الثابتة في الأجل الطويل هي 400 مليون ريال. بينما قيمة أصول البنك التي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة هي 200 مليون ريال. أي أن نسبة الأصول التي لا تتأثر بتقلبات سعر الفائدة أكبر. وفي المقابل قيمة الودائع التي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة = 300 مليون أي قيمة الودائع التي لا تتأثر بهذه التقلبات تساوي أيضا 300 مليون ريال، أفترض الآن أن سعر الفائدة ارتفع بنسبة 10% ماذا يعني الارتفاع في تحليل الفجوة.

الفجوة (صافي العائد) = إيرادات الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة - تكاليف الخصوم المتأثر بتلك = $200 \times 10\% - 300 \times 10\% = 20 - 30 = -10$ أي أن البنك يربح 20 ريال ولكنه يدفع 30 ريال كتكلفه للودائع بسبب ارتفاع سعر الفائدة أي أن الفجوة أو صافي العائد أنخفض بمقدار (10) ريال.

- افترض الآن أن سعر الفائدة انخفض بنسبة 10% ماذا يعني ذلك
الفجوة = $200 \times (-10\%) - 300 \times (-10\%) = -20 + 30 = 10$ ريال
أي أن إيرادات البنك ستخف بـ 20 ريال لكن تكاليف البنك ستخف بمقدار أكبر (30 ريال). وهذا يعني أن صافي العائد للبنك يزيد بمقدار (10 ريال). خلاصة القول أن تحليل الفجوة يبين إذا كانت قيمة الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة هي أقل من قيمة الخصوم المتأثرة بسعر الفائدة، ومن ثم فإن أرباح البنك تزيد عند انخفاض سعر الفائدة (الفجوة تكبر) وتقل الأرباح عند ارتفاع سعر الفائدة (الفجوة تصغر).

تمرين عملي:

تطبيق: ناقش ماذا يحدث لأرباح البنك إذا كانت قيمة الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة هي أكبر من قيمة الخصوم المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة مستخدماً نموذج تحليل الفجوة.

تحليل الفجوة (تلخيص) من خلال ميزانية بنك تجاري حالة توقع رواج اقتصادي طويل

| الخصوم | الأصول |
|---|--|
| (400) أصول ذات فائدة ثابتة في الأجل الطويل. | (300) خصوم ذات فائدة ثابتة في الأجل القصير |
| (200) أصول ذات فائدة ثابتة في الأجل القصير | (متأثرة بتقلبات سعر الفائدة) |
| (متأثرة بتقلبات سعر الفائدة) | (300) خصوم ذات فائدة في الأجل الطويل (غير |
| | متأثرة بتقلبات سعر الفائدة) |
| 600 | 600 |

نموذج الفجوة الزمنية (مرة أخرى)

كما رأينا سابقاً، فإن الفجوة الزمنية (NGaP) تعكس الاختلافات في توقيتات التدقيق النقدي للأصول والخصوم، فهي مقياس لحساسية القيمة الحالية للأصول والخصوم للتغير في سعر الفائدة. وبالتالي تحديد ما إذا كانت قيمة صافي الإيرادات أو الدخل (أو الثروة) يزيد أو ينخفض. وترتيباً على ذلك، فإن الفترة الزمنية للمحفظة الائتمانية هي متوسط فترة الأصول أو الخصوم مرجحة بوزن كل أصل أو كل عنصر في الخصوم من إجمالي الأصول أو إجمالي الخصوم بقيمتها وأجلها، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الميزانية التالية :

افتراض أن ميزانية بنك اليمن تظهر كما يلي:

| أصول | خصوم |
|---------------------------|------------------------------|
| 400 قروض ذات عائد متغير | 350 ودائع بعائد متغير |
| 500 سندات ذات فترة 20 سنة | 600 سندات ذات فترة خمس سنوات |
| 100 أسهم بعائد ثابت | 50 صافي الدخل من العائد |
| 1000 | 1000 |

لاحظ أن المحفظة الائتمانية للبنك تتضمن أصول ذات عائد متغير (قروض) وأصول ذات عائد ثابت (أسهم) وبالتالي، فإن فترتها الزمنية هي صفر، لأن قيمها السوقية لا تتأثر بالعائد (سعر الفائدة مثلاً) بينما السندات لها فترة زمنية طويلة (20 سنة). وبالتالي فهي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة.

وبنفس المنطق، فإن عناصر الخصوم التي لا تتأثر بتقلبات بسعر الفائدة، تكون فترتها الزمنية صفر.

يمكن الآن حساب فترة كل من الأصول والخصوم كما يلي:

$$\text{فترة الأصول} = (\text{فترة القروض}) \times \frac{\text{القروض}}{\text{الأصول}} + (\text{فترة الأسهم}) \times \frac{\text{الأسهم}}{\text{الأصول}} + (\text{فترة السندات}) \times \frac{\text{السندات}}{\text{الأصول}}$$

$$10 = \left(\frac{500}{1000}\right)(20) + \left(\frac{100}{1000}\right)(0) + \left(\frac{400}{1000}\right)(0) =$$

وكذلك :

$$\text{فترة الخصوم} = (\text{فترة الودائع}) \times \frac{\text{الودائع}}{\text{الخصوم}} + (\text{فترة السندات}) \times \frac{\text{السندات}}{\text{الخصوم}}$$

$$3.2 = \left(\frac{600}{950}\right)(5) + \left(\frac{650}{950}\right)(0)$$

لاحظ أنه تم استبعاد صافي الدخل من حساب الفترة وبالتالي فإن الخصوم تحسب بعد استبعاد صافي الدخل منها.

نموذج الفجوة الزمنية كأداة لإدارة مخاطر العائد

1- إن التغيرات في صافي قيمة الثروة أو صافي الدخل من العائد يعتمد على حجم الفجوة الزمنية واتجاهها. فالفجوة هي تقدير تقريبي للتغير في صافي الدخل كنسبة من إجمالي الأصول الناجم عن تغير العائد بنقطة مئوية واحدة (1%)
والفجوة الزمنية هي الفرق بين فترة الأصول مطروحاً منها فترة الخصوم مضروبة في

$$\left(\frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول}} \right)$$

$$NGaP = NA - \alpha NL$$

أو الفجوة الزمنية كما ذكرنا سابقاً هي:

حيث α = معامل $\frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول}}$ = وزن تجريبي = معدل الرافعة أو معدل الدين $\leftarrow \alpha \uparrow \Rightarrow$ زيادة معدل الدين.

ومن المثال السابق:

$$NGaP = 10 - (3.2) \left(\frac{950}{1000} \right) = 6.96$$

2- عندما تكون الفجوة موجبة ($NGaP > 0$) كما في المثال السابق، فإن ذلك يعني أن فترة الأصول أطول من فترة الخصوم، وأن أصول البنك أكثر حساسية لتغير العائد مقارنة بحساسية الخصوم. فإذا ارتفع سعر الفائدة فإن القيمة السوقية للأصول تنخفض بنسبة أعلى من انخفاض القيمة السوقية للخصوم. وهذا يعني انخفاض صافي الدخل من العائد في حالة الفجوة الزمنية الموجبة، ويحدث العكس إذا انخفض سعر الفائدة، فإن صافي الدخل يزيد.

3- عندما تكون الفجوة الزمنية سالبة ($NGaP < 0$) \leftarrow فترة الأصول أقصر من فترة الخصوم \leftarrow حساسية أصول البنك أقل من حساسية خصومه لتغير العائد \leftarrow القيمة السوقية للأصول تنخفض بنسبة أقل من انخفاض القيمة السوقية للخصوم عند ارتفاع سعر الفائدة

← زيادة في صافي الدخل. تذكر أنه في الحالتين 2 ، 3 ، تنخفض القيمة الحالية للأصول والخصوم عند ارتفاع سعر الفائدة وترتفع عند انخفاض سعر الفائدة.

4- يتبين من ذلك، أن الفجوة الزمنية هي أداة لقياس درجة انكشاف البنك لمخاطر سعر الفائدة أو العائد، حيث يمكن للبنك حماية صافي الدخل من تقلبات سعر الفائدة من خلال تعديل أصوله وخصومه في الاتجاه الذي يجعل صافي الفجوة الزمنية مساوية للصفر، أي أن $NGAP = 0$ صفر حيث فترة الأصول تساوي فترة الخصوم.

- ومن المثال السابق ، يستطيع البنك مثلاً بيع جزءاً من السندات ذات فترة 20 سنة ويستخدم الإيراد من ذلك ليشتري سندات قصيرة الأجل .
- وإذا تساوت قيمة الأصول والخصوم في هذه الحالة تغدو معادلة الفجوة الزمنية كما يلي:

$$NGAP = NA - NL$$

حيث: $1 = \infty$

5- وفي هذه الحالة، أن تكون الفجوة موجبة أو سالبة فإن الأمر يعتمد على حالة فترة كل من الأصول والخصوم:

- فإذا كانت لها نفس الفترة، فإن صافي الدخل لن يتأثر بتقلبات العائد.
- أما إذا لم تكن لهما نفس الفترة ، فإن فترة الأصول ذات الأمد الطويل نسبياً هي بمثابة مرهنة من البنك على انخفاض سعر الفائدة مستقبلاً (حالة الفجوة موجبة). أي يتوقع البنك انخفاض سعر الفائدة.
- أما إذا كانت فترة الأصول ذات أمد أقصر نسبياً (فجوة سالبة) فهي مرهنة من البنك على ارتفاع سعر الفائدة مستقبلاً. أي يتوقع البنك ارتفاع سعر الفائدة.

التصكيك وتوالد الديون

جذور الأزمة المالية العالمية (2008)

كما رأينا فإن عملية توريق الديون أو بيعها بعد تصكيكها أصبحت منهجاً لتحويل مخاطر القروض من البنوك إلى أطراف أخرى، سواء كانوا بنوكاً أو مستثمرين أو شركات أو أفراداً. هذا التوجه الجديد للمصارف في تحويل المخاطر - والذي بدأت تمارسه منذ تسعينيات القرن الماضي - مكنها من التخلص مما يقارب من 80% من قروضها من خلال نقلها إلى أسواق رأس المال. حيث كان من المعتاد أن تحتفظ البنوك المقرضة بما يقارب من 90% من القروض التي تمنحها في دفاتها الحسابية ومن ثم تكون ظاهرة في ميزانيتها. الآن وبسبب بيع الديون من خلال التوريق ونقلها إلى سوق رأس المال، تمكنت البنوك المقرضة من شطب هذه القروض من ميزانياتها، فما هي نتائج ذلك؟

- إن اختفاء الأصول المدعومة بالقروض من ميزانية البنوك، مكنها من التحايل والتملص من القواعد التنظيمية لسلطات الرقابة على أنشطة البنوك. أي أنها تخلصت من مخصصات الاحتياطات اللازمة تخصيصها كنسبة من إجمالي القروض الممنوحة. ومن المعروف أن هذه الاحتياطات لا تُفرض إلا على القروض التي تظهر في ميزانيات البنوك. أما وإن البنوك قد تحايلت وقامت ببيع هذه الديون، ومن ثم اختفائها من ميزانيات البنوك، فإنها لم تعد ملزمة بتخصيص احتياطات نقدية لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها. ولم تتوقف النتائج عند هذا الحد، فقد سال لعاب هذه البنوك وتحفزت نحو مزيد من الإقراض. فقد توفر لديها مزيد من السيولة اللازمة لتمويل الإقراض المتصاعد.

- إن تصاعد عمليات بيع الديون، وتخلص البنوك السريع من مخاطر هذه القروض التي منحتها، قد شجعها على اللامبالاة في التدقيق بالجدارة الائتمانية للمقترض. ولم يعد يهمها مدى قدرة المقترض على السداد أو خدمة الدين طالما وأن هذه البنوك تستطيع وبسرعة تحويل مخاطر القروض إلى الأطراف الأخرى. وهكذا أسهمت البنوك المقرضة وبنوك الاستثمار - التي أصبحت متعطشة لمزيد ومزيد من سندات القروض للمتاجرة بها في أسواق رأس المال - في إثارة شهية مساسرة وول ستريت لمزيد من جني الأرباح والعمولات، وقام أولئك بالمتاجرة بهذه القمامة السامة إلى أطراف أخرى.

وبمقابل تسارع تقنية هذه الممارسات كان هناك عجز واضح عند سلطات الرقابة على البنوك والأسواق المالية. حيث لم تعد تدرك مدى تطور أساليب الاحتيال في عمل الأسواق. الأمر الذي جعل السيد يوخين سانيو - وهو رئيس السلطة الألمانية المكلفة برقابة سوق المال - يصرح قائلاً " ما كان لدينا علم بماهية اللعبة الخبيثة التي لعبها البعض في الطرف الآخر من المحيط الأطلسي في السنوات المنصرمة، فالمصارف هناك ما كانت تريد التوقف عن المتاجرة بهذه الأدوات الشيطانية قط"⁽¹⁾.

وعلى أية حال، فإن التساؤل المهم الذي ينبغي أن يُطرح في هذا السياق هو عن دور بنك الاحتياط الفدرالي في هذا المسار الكارثي.

لقد اتجهت سياسة الاحتياط الفدرالي الأمريكي إلى تشجيع الازدهار المفرط في سوق العقارات، وهو ما بدا واضحاً عندما خفض الفدرالي سعر الفائدة من 6.5% إلى 1% خلال الفترة يناير 2001 ويونيو 2003. ثم عمد إلى رفع سعر الفائدة على مدى ثلاث سنوات ليصل إلى 5.25%. ومن ثم فقد ارتفعت أسعار المنازل من 7% إلى 17% وظلت أعلى من 15% حتى يناير 2006. وعموماً فإن السياسة النقدية المتساهلة لبنك الاحتياط الفدرالي قد دفعت بالمصارف الأمريكية نحو حمى المضاربات في أسواق العقار والائتمان والبورصات. ومن ناحية أخرى فقد أدى ارتفاع أسعار المساكن في أول الأمر إلى إغراء الأمريكيين إلى الإعتماد على رهن منازلهم لتمويل إنفاقهم الاستهلاكي المفرط، إذ زادت أحلامهم وتطلعهم إلى شراء مزيد من السيارات والأثاث والسفر وهكذا. وما إن حل فبراير 2007م إلا وقد كان من الواضح أن هناك عدداً متزايداً من المقترضين أصبحوا غير قادرين على السداد، ومن ثم فإن بواذر أولى عمليات إفلاس البنوك بدأت تظهر. فقد عجز المقترضون عن السداد لأن عرض المساكن قد ارتفع بشكل صاروخي، فانخفضت أسعارها لانخفاض الطلب عليها وبدأت سلسلة الأزمة في التتابع حيث:

- ارتفعت الفوائد المركبة.
- ارتفع حجم فوائد تأخير السداد.
- زادت حالة الاستيلاء على العقار من قبل البنوك كما تجيز ذلك القوانين الأمريكية في كل الولايات الأمريكية. وهذا بعكس الحال في ألمانيا حيث لا يجيز القانون للمصارف الاستيلاء - كليا أو جزئياً - على ملكية الثروات التي يمتلكها المدينون عندما يفقدون القدرة على سداد قروضهم.

(1) أنظر مؤلفنا، الجذور الفكرية للأزمة المالية العالمية، 2010.

وكان من الواضح أن هناك معضلةً جديدةً تتمثل في تعددية ملكية العقار المضمون بسبب تكرار عملية بيع الدين.

- من جهتها شركات التأمين تحملت عبء السندات الرديئة المشكوك في تحصيل قيمتها. ومن ثم فقد توالي إفلاس عدد من البنوك الكبرى في أمريكا وأوروبا، وكذلك شركات التأمين، وكل من هو في حلقة أو سلسلة بيع الديون.

- لقد نقصت السيولة لدى البنوك، وخسر المستثمرون في هذه السندات وخسرت شركات التأمين. لقد أشارت بعض التقديرات إلى أن معدل ديون الشركات إلى رأس مالها السهمي ارتفع إلى: 35 إلى 1. وبمعنى آخر فإن القيمة الاسمية للسندات أصبحت أكبر من قيمتها الحقيقية المتمثلة في الرهن العقاري.

هذه الأحداث المتوالية والمتسارعة، عبّرت عن نفسها في شكل انعكاسات سلبية، على حركة الأسواق المالية، فلم يأت أغسطس 2007م إلا والبورصات تشهد تدهوراً سريعاً. وفي أكتوبر 2007م أعلنت عدة بنوك كبرى انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

كانت مؤشرات الكارثة تشير بوتيرة سريعة، ففي 17 سبتمبر 2008 واصلت الأسواق المالية العالمية تدهورها المريع. وانعكس هذا بوضوح على ضعف الإقراض في النظام المصرفي. لقد حاولت البنوك المركزية تقديم السيولة للمؤسسات المالية لمحاولة وقف تدهور الأسواق. بيد أن مؤشرات الأزمة ظلت تمضي. ومن جانب آخر، فإن أزمة الديون الأوروبية التي انفجرت بدايةً من اليونان تقدم مؤشراً واضحاً على استمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مختلف الاقتصادات الرأسمالية.

وهي الأزمة التي عصفت باليورو بعد عقد من الصعود حيث انخفضت قيمته إلى أدنى مستوى له ووصل إلى 1,21 للدولار يوم 2010/6/1م.

وكان لأزمة الديون الأوروبية تداعياتها على الأسواق المالية العالمية، فقد هبط مؤشر داوجونز بنحو 1000 نقطة بحلول الأسبوع الأول من مايو 2010م.

كانت جذور هذه الأزمة واضحة، وفي مقدمتها تصاعد حجم الديون في البرتغال وإيطاليا وإيرلندا واليونان وأسبانيا.

لقد بلغت نسبة ديون اليونان التي فجرت شرارة هذه الأزمة نحو 113% من الناتج المحلي الإجمالي في 2009 ونحو 83%، 85%، 80% من إجمالي الناتج المحلي المتوقع لعام 2010 لكل من إيرلندا والبرتغال وبريطانيا. وقد جاء تصاعد حجم الدين في هذه الدول انعكاساً لتصاعد

حجم العجزات الضخمة في موازنات هذه الدول. ومنها اليونان التي بلغ فيها نسبة العجز في الموازنة نحو 14% من الناتج المحلي. وهو ما يشير إلى الإفراط في الإنفاق الحكومي والخاص في هذه الدول وعيش هذه الدول بأكبر من إمكانياتها. ومرة أخرى تضاربت اتجاهات مواجهة الأزمة اليونانية والأوروبية بشكل عام. فقد كانت الرؤية الأمريكية التي عبر عنها رئيس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بن برنانكي تدعو إلى التوسع النقدي والمالي. أي مزيد من التدخل الحكومي باستخدام السياسات النقدية والمالية التوسعية لإنقاذ الاقتصادات المأزومة في أوروبا. بينما كانت الرؤية الأوروبية مغايرة للوصفة الأمريكية، فقد كانت هذه الدول مستحضرة تجربتها التاريخية مع هذا النمط من التدخل. وخاصة في ألمانيا أثناء ما عرف بجمهورية "ويمار" عندما تم تنفيذ سياسات نقدية توسعية للقضاء على الانكماش الاقتصادي انتهى إلى تصاعد موجات تضخمية كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى. بيد أن الدول الأوروبية مالت في الأخير إلى تطبيق الوصفة الأمريكية وتفضيل التدخل النقدي والمالي لإنقاذ الاقتصادات الأوروبية.

المخاطر في البنوك الإسلامية أولاً: طبيعة مخاطر البنوك الإسلامية

تختلف طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية عن طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية.

ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة وأساس عمل البنوك الإسلامية، فالبنوك الإسلامية كما ذكرنا من قبل تعمل وفقاً لمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر (أو الغنم بالغرم) ولا تتعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً، مما يعني اختلافاً جوهرياً في طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية في البنك الإسلامي حيث كلاً من البنك وأرباب الودائع الاستثمارية يتشاركان في تحمل المخاطر الناجمة عن عمليات وأنشطة البنك الإسلامي.

وبالمقابل، فإن تلقي البنك للودائع الاستثمارية يقوم على صيغة عقد المضاربة المعروف في الشريعة الإسلامية. مما يجعل البنك يأخذ صفة المضارب أو المستثمر لأموال المودعين وبالتالي يشترك كلاً من مساهمي البنك وأرباب الأموال المودعة في اقتسام الأرباح.

أما في جانب استثمار هذه الأموال (توظيف الأصول) فإنها تتم وفقاً لصيغة المضاربة والمشاركة في الربح، بالإضافة إلى صيغ تمويلية أخرى تعطي البنك دخلاً ثابتاً مثل صيغ المرابحة وصيغ الاستصناع وبيع السلم وعقد الإجارة.

ويترتب على هذه الصيغ التمويلية مخاطر ذات طبيعة خاصة ومختلفة عن مخاطر البنك التقليدي.

لذلك يمكن القول أن البنك الإسلامي يواجه نوعين من المخاطر :

- مخاطر عامة مرتبطة بالأنشطة التي تقوم على أساس المشاركة بصورة عامة.
- مخاطر مرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي في جانب الأصول⁽¹⁾.

المخاطر العامة:

ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى :

مخاطر الثقة - مخاطر المنافسة - مخاطر تقلبات السعر المعياري، مخاطر السيولة - مخاطر التشغيل - مخاطر الائتمان

1- مخاطر الثقة :

تنشأ هذه المخاطر عندما :

- يحقق البنك الإسلامي ربحاً أو عائداً منخفضاً مقارنةً بمتوسط العائد في السوق المصرفي.
- أو إذا لجأ البنك الإسلامي إلى التخلي جزئياً أو كلياً عن المتطلبات الشرعية التي تفرضها العقود التي يبرمها مع عملائه .

وفي كلتا الحالتين، فإن البنك يواجه مخاطر الثقة به ، فقد يرى المودعون أو المستثمرون أن انخفاض العائد يُعزى إلى التعدي أو التقصير من إدارة البنك.

وكذلك عندما يتخلى البنك عن بعض التزاماته وفقاً للعقود المبرمة على أساس الشريعة، فإن ذلك ينعكس سلباً على الثقة بالبنك، مما قد يؤدي إلى سحب الودائع، حيث يمثل ذلك أزمة ثقة كبيرة بالنظر إلى أن طبيعة عمل البنك قائمة على أساس الشريعة الإسلامية .

2- مخاطر المنافسة :

يقصد بمخاطر المنافسة عملية تحويل مخاطر الودائع إلى مساهمي البنك وتقع عملية التحويل في الحالتين الآتيتين:

- انخفاض العائد في البنك الإسلامي مما قد يسبب سحب المودعين لودائعهم ومنعاً لوقوع ذلك، يلجأ المساهمون إلى زيادة عائد المودعين خصماً من أرباحهم (أي المساهمين).
- أو أن العائد الذي يحققه البنك أقل من العوائد في الأسواق المصرفية المنافسة، مما قد يؤدي إلى سحب المودعين لودائعهم، فيلجأ البنك الإسلامي إلى منع حدوث ذلك، بالتخلي عن جزء من أرباح أسهمهم لصالح عائد المودعين في حسابات الاستثمار.

3. مخاطر تقلبات السعر المعياري:

تتخذ البنوك الإسلامية سعراً معيارياً عند تحديد عائد المشاركة في أنشطتها أو عند تحديد أسعار أدوات التمويل التي تتبعها، وغالباً تعتمد البنوك الإسلامية على سعر الفائدة (اللييور) مؤشراً مرجعياً لتحديد عائد المشاركة أو حصة الأرباح وذلك بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المعياري ، وبما أن حصة الربح تحدد مرة واحدة خلال فترة العقد في عقود مثل عقد المراجعة أو الاستصناع أو السلم، فإن تغير مستوى السعر المعياري (سعر فائدة اللييور) تسبب مخاطر لإيرادات البنك، حيث لا يستطيع البنك الإسلامي تغيير هامش الربح عندما يتغير السعر المعياري.

أي أن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر تقلبات سعر الفائدة في الأسواق المصرفية بالرغم أنها لا تتعامل بسعر الفائدة.

4. مخاطر السيولة:

يواجه البنك الإسلامي مخاطر السيولة لأنه ليس بإمكانه الحصول على موارد مالية (لمواجهة متطلبات السيولة) من قروض بفوائد ربوية، فلا يستطيع البنك الاقتراض بفائدة ولا يستطيع بيع الديون إلا بقيمتها الاسمية وفقاً للشريعة الإسلامية.

أي أن البنك لا يستطيع الحصول على موارد من خلال بيع أصول تقوم على الدين بفائدة ربوية مما يعرضه لمخاطر السيولة في لحظة ما.

5. مخاطر التشغيل:

وتقع في الحالات الآتية:

- مخاطر العاملين بسبب ندرة الموارد البشرية المدربة والمستوعبة لصيغ التمويل الإسلامي.
- مخاطر بسبب توثيق العقود وتنفيذها وعدم توفر صور نمطية موحدة للعقود أو ضعف القضاء المستوعب لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

6- مخاطر الائتمان:

يواجه البنك الإسلامي مخاطر الائتمان في الحالات الآتية:

- عندما يعجز الشركاء عن سداد نصيب البنك عند حلول الأجل كما في حالة عقود المشاركة.
- أو عندما يتعين على البنك أن يدفع نقوداً قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول كما في حالة عقد السلم أو عقد الاستصناع.
- أو عندما يكون على البنك أن يسلم أصولاً قبل أن يتسلم ما يقابلها نقوداً كما في حالة عقد المرابحة.

وفي كل تلك الحالات يتعرض البنك لخسائر محتملة أو مخاطر ائتمانية محتملة.

ثانياً: المخاطر المرتبطة بطبيعة صيغ التمويل

1- المخاطر المرتبطة بصيغة المراجعة:

يكمن مصدر الخطر في هذه الحالة في التباين على طبيعة عقد المراجعة والتكييف الشرعي للوعد بالشراء من حيث الزامية الوعد أو عدم الزاميته.

فكما رأينا سابقاً أن عقد المراجعة تمثل أحد أشكال البيع الآجل الذي ينطوي على اجراء عقدين منفصلين.

عقد وعد بشراء السلعة من البنك وفقاً للأمر بالشراء (المستفيد) وفي هذه المرحلة تكون السلعة في ملكية البنك.

عقد آخر يتضمن تحويل ملكية السلعة إلى المستفيد الواعد بالشراء، فمن يرى الزامية الوعد وهذا هو موقف مجمع الفقه الإسلامي، وهيئة المحاسبة ومعظم المصارف، فإن عقد المراجعة يتم ولا يكون هناك خطر إلا في حالة تأخر المستفيد عن سداد ما عليه أو التباطئ في التسديد مما يعرض البنك للخسارة.

ومن يرى عدم الزامية العقد، فإن هذا يعني أنه بإمكان المستفيد التراجع عن اتمام عقد الشراء رغم وعده سابقاً ودفع العريون وهذا يشكل خطر على البنك ويعرضه للخسارة.

ولتفادي حصول هذه المخاطر، فإن البنوك الإسلامية، تعتمد بصفة أساسية على الزامية وعد الشراء، كما تلزم البنوك المستفيد بدفع كامل الأقساط إذا ما ماطل أو تأخر عن السداد. بالإضافة إلى أخذ الضمانات اللازمة ومنها طلب شيكات مستحقة الدفع على الراتب أو دخل المستفيد أو حساباته في البنك.

2- المخاطر المرتبطة بصيغ المشاركة والمضاربة:

من المصادر المحتملة لهذا النوع من المخاطر ما يلي:

- بما أن عقود المشاركة في الأرباح والخسائر في البنوك الإسلامية لا تقوم على مبدأ الضمان المعروف في البنوك التقليدية، فإن هذا قد يسبب حدوث احتمال الخطر الأخلاقي.
- عدم الاهتمام الكافي بالتقييم الكفؤ للمشروعات بالإضافة إلى الاختيار الخاطئ للشركاء.

- الاستخدام القليل لصيغ المشاركة والمضاربة في أنشطة البنك يفقدها ميزة تنوع المحفظة الاستثمارية، مما يعرضها لمخاطر أكبر مقارنة بتقادي هذه المخاطر بالاستخدام الأقل لهذه الصيغ.

وعموماً، فإن المخاطر الناجمة عن ذلك تكون في صورة التأخر عن السداد أو عدم السداد بالكامل من قبل شركاء البنك.

ولتقادي المخاطر المرتبطة بهذه العقود، تلجأ البنوك الإسلامية إلى الدراسة الدقيقة للمشروعات والمشاركة بأسهم في هذه الأنشطة، مما يمكنها من أن تكون شريكاً أصيلاً في اتخاذ القرار وإدارة المشروعات وبالتالي التقليل من الخطر الأخلاقي.

3- المخاطر المرتبطة بصيغ السلم والاستصناع:

تسبب وقوع الحالات الآتية مخاطر محتملة للبنك الإسلامي:

- تأخر زبون البنك عن تسليم السلعة المسلم فيها كما في عقد السلم أو السلعة المستصنعة كما في عقد الاستصناع عن وقتها المحدد أو عدم التسليم بالكامل.
- أو تسليم السلعة بمواصفات رديئة ومخالفة لما تم الاتفاق عليه في عقد السلم أو الاستصناع.
- أو تعرض البنك لتكاليف إضافية بسبب التخزين وتقلبات أسعار السلع، وخاصة السلع الزراعية المسلم فيها، لأن عقود السلم ليست قابلة للتداول في أسواق منظمة، وإنما هي عقود بين طرفين تتطوي على تسليم سلعة محددة وتحويل ملكيتها.
- أو قيام البنك بدور الصانع والمنشئ والبناء والمورد في عقود الاستصناع وهو ليس متخصصاً فيها مما يلجؤه إلى الاعتماد على مقاولين من الباطن، وبالتالي تغدو هذه التصرفات مصادر محتملة للمخاطر.

وأياً كان الأمر فإن الدراسات التطبيقية لتحليل مستويات وحدة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية قد أظهرت أن مخاطر هامش الأرباح تأخذ المرتبة الأولى في المخاطر، تليها مخاطر التشغيل.

كما أشارت هذه الدراسات إلى أن المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل بالمشاركة هي أكثر خطراً

من المخاطر المرتبطة بصيغة المرابحة والبيع التأجيري في الأرباح. (1)

(1) حبيب وخان (2003) ورقة مناسبات رقم (5) مرجع سبق ذكره.

ثالثاً : إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

بالرغم من اختلاف طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، إلا أن البنوك الإسلامية تتبع مناهج وأساليب متعددة في إدارة المخاطر، ومن أهم هذه الأساليب وفقاً لدراسة خان وشابرا ما يلي:

- محاكات المعايير الدولية في إدارة المخاطر .
- منهجية التقييم الداخلي.
- نظام كاملز لتقييم المخاطر (Camels)
- معالجات خاصة للمخاطر العامة التي تنفرد بها البنوك الإسلامية.

أ) محاكاة المعايير الدولية:

تحرص البنوك الإسلامية على التقيد بالمعايير الدولية في إدارة المخاطر كلما اتفق ذلك مع طبيعة عمل هذه البنوك، ومن هذه المعايير الدولية التي تأخذ بها البنوك الإسلامية:

- تطوير السوق البنينة المصرفية وأداؤها .
- تطوير نظم سليمة للمراقبة الداخلية ولإدارة المخاطر .
- متطلبات الإفصاح والشفافية التي ينبغي أن تكون أكثر فاعلية في البنوك الإسلامية.
- الاحتفاظ برأس مال أكبر مقارنة بالبنوك التقليدية.
- فصل مخصصات متطلبات رأس المال المرتبط بالودائع الجارية عن مخصصات الودائع الاستثمارية.
- إنشاء هيئة للإشراف على الخدمات المالية الإسلامية.
- استيعاب نظم تقييم المخاطر مثل نظام كاملز (Camels) وإدماجه في تقييم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

(ب) منهجية التقييم الداخلي:

كما عرفنا سابقاً فإن هذه المنهجية تقوم على جرد أصول البنك بقيمتها المستقبلية ، وبالتالي ترتيب هذه الأصول مرتبطة بدرجة المخاطر فيها، ومن الواضح أن هذه المنهجية تقوم بها إدارات التقييم الداخلي بالبنك، حيث من المتوقع ، أن تقدم هذه الطريقة نتائج أفضل في عملية تقييم المخاطر مقارنةً بالتقييم الذي تقوم به مؤسسات تقييم خارجية .

ويتطلب العمل بهذا المنهج معلومات عن أجل التمويل ومعلومات عن الجدارة الائتمانية للزبون.

إن منهج التقييم الداخلي يكون أكثر ملائمة لتقييم المخاطر في البنوك الإسلامية بالنظر إلى أن صيغ التمويل الإسلامية متنوعة ومتباينة للإعتبارات التالية:

- إمكانية تخطيط المخاطر المرتبطة بكل أصل من أصول البنك .
- يمثل آلية مناسبة للربط بين التعرض الحقيقي للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- يسهم في تطوير القدرات البشرية وتنمية ثقافة إدارة المخاطر مما يقلل من المخاطر ويرسخ الاستقرار والفاعلية والكفاءة.
- يشجع على توفير المعلومات والشفافية وانضباط السوق مما يجعل هذه المعلومات ذات فاعلية في التحكم بالخطر الأخلاقي ومراجعة رأس المال.

(ج) نظام كاملز (Camals)

يعتمد نظام كاملز على عدد من العناصر وهي :

- كفاية رأس المال - جودة الأصول ، ونوعية الإدارة - العوائد والسيولة - درجة الحساسية لمخاطر السوق - نظم المراقبة الداخلية.

ومن الواضح أن هذا النظام يتلائم مع عمل البنوك الإسلامية التي بدورها تلتزم بهذه المعايير في إدارة مخاطرها والتحكم بها .

د) أساليب معالجة المخاطر الخاصة:

1. المخاطر المتحوّلة:

- يقصد بتحويل المخاطر تحمّل أرباب الودائع الجارية عبء المخاطر الناشئة من أنشطة تمويلها الودائع أو الحسابات الاستثمارية في البنك، أو تحمل أرباب الودائع الاستثمارية عبء المخاطر الناشئة من استخدام الودائع الجارية في زيادة معدل المديونية (معدل الرافعة) وما يرتبط بذلك من زيادة مخاطرها المالية.
- وبمعنى آخر، فإن انتقال المخاطر يُعزى إلى صعوبة فصل مخاطر الودائع الجارية عن مخاطر الودائع الاستثمارية ، وذلك أمر يتناقض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية القائمة على المفاهيم الشرعية للقرض والمضاربة.
- ويمكن توضيح صعوبة فصل المخاطر بالنظر إلى الأهمية النسبية لكل من الودائع الجارية والودائع الاستثمارية كمصادر للموارد المالية للبنك الإسلامي.
- فالبنك الإسلامي يقبل الودائع أو الحسابات الجارية على سبيل القرض بدون فوائد، وبالتالي، فهي مضمونة من البنك مقابل عدم مشاركة أصحاب الودائع الجارية في مخاطر البنك.
- كما أن البنك الإسلامي يعتمد عليها بصورة كبيرة في تمويل أنشطته ، لأنها تمثل مصدراً مهماً للتمويل بدون تكلفة.
- ومن جانب آخر ، فإن البنك الإسلامي يقبل الودائع أو الحسابات الاستثمارية وفقاً لصيغة المضاربة كما عرفنا سابقاً ، وبالتالي لا يضمن البنك أصل الوديعة ولا عائدها، ما لم يكن هناك تعدي أو تقصير، وبالمقابل يشارك أرباب الودائع الاستثمارية البنك في تحمل المخاطر وفي الأرباح.
- لاحظ أن مشكلة إنتقال أو تحويل المخاطر ، تحدث لأن البنك الإسلامي يمول أنشطته من الحسابات الجارية والحسابات الاستثمارية، أو يخلط بينهما، مما يعني أن المخاطر تنتقل من أرباب الودائع الاستثمارية إلى أرباب الودائع الجارية والعكس صحيح.
- إن انتقال المخاطر بين النوعين من الودائع يسبب حدوث مشكلة أو وقوع مخاطر الثقة بالبنك ولتقادي هذه المشكلة ، يقترح بعض المهتمين بالبنوك الإسلامية وكذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معالجات معينة أهمها⁽¹⁾:

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

- تطبيق نسبة احتياطي كامل (100%) على الودائع الجارية، لتحقيق الاستقرار ، لكن هذا المقترح يسبب زيادة التكاليف على البنوك الإسلامية ويهدد بقائها في السوق المصرفية.
- اتباع إجراءات رقابية تلزم البنوك بالافصاح عن الأصول الممولة من الحسابات الجارية منفصلة من الأصول الممولة من الحسابات الاستثمارية (تجربة البحرين مثلاً).
- التمييز بين متطلبات نسب الاحتياطي القانوني، حيث تكون النسبة مرتفعة بالنسبة للودائع الجارية ومنخفضة بالنسبة للودائع الاستثمارية.
- تتحدد مسئولية رأس مال البنك الإسلامي في تحمل مخاطر الأصول على النحو الآتي:
 - يتحمل رأس المال مخاطر جميع الأصول التي مولتها الحسابات الجارية ورأس مال البنك.
 - يتحمل رأس مال البنك مخاطر 50 % من الأصول التي مولتها ودائع الاستثمار بينما يتحمل أرباب الحسابات الاستثمارية النسبة المتبقية من مخاطر الأصول .
- بيد أن المقترح الأخير، قد يضعف من رؤوس أموال البنوك الإسلامية وفقاً لرأي عمر شابرا وخان، ولتفادي ذلك يمكن تجاوز أزمة الثقة بالبنك الناشئة عن انتقال المخاطر من خلال بناء رأس مال أكثر متانة مع انضباط السوق.

نموذج شابرا وخان لمنع انتقال المخاطر:

يتكئ هذا النموذج على الفصل بين متطلبات رأس مال الودائع الجارية عن متطلبات الودائع الاستثمارية ، ولتحقيق ذلك هناك خياران :

الخيار الأول :

ويقضي بالاحتفاظ بالودائع الجارية في الدفتر المصرفي والودائع الاستثمارية في الدفتر التجاري. تحديد متطلبات كفاية رأس المال لكل منهما بصورة منفصلة عن الأخرى.

الخيار الثاني :

- ويقضي بتجميع الودائع الاستثمارية في شركة أوراق مالية تتبع البنك الإسلامي وبمطلبات رأس مال منفصلة.
- امكانية إنشاء شركات أخرى تابعة للبنك مع متطلبات كفاية رأس مال منفصلة.
- وبصورة عامة، يؤكد نموذج شابرا - خان على تأمين حماية أكبر لأرباب الودائع الجارية من خلال المحافظة على متطلبات احتياطي ورأس مال مرتفع. وفيما يلي نقدم عرضاً بيانياً لنموذج شابرا.

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

التوضيح البياني لنموذج شابرأ - خان

(البدائل المقترحة لكفاية رأس المال)

البديل الأول

| | |
|-------------------------------|---|
| الدفتري المصرفي | الدفتري التجاري |
| رأس المال الحسابات الجارية | رأس المال الحسابات الاستثمارية (صناديق مشتركة) |

النظام الحالي

| | |
|--------|---|
| الأصول | خصوم البنك |
| | رأس المال حسابات جارية حسابات استثمارية |

شركات تابعة
رأس المال

البديل الثاني

رأس المال
الحسابات الجارية

شركات استثمارية تابعة
رأس المال
الحسابات الاستثمارية (صناديق مشتركة)

شركات تابعة أخرى
رأس المال

2- مخاطر النوافذ المصرفية المزدوجة:

في البنوك التي تجمع بين نوافذ مصرفية تقليدية ونوافذ مصرفية إسلامية تواجه مشكلة انتقال مخاطر الدخل الحلال والدخل المحرم.

وهذا ما تواجهه البنوك التقليدية التي لديها نوافذ مصرفية إسلامية ، ويمكن تفادي مخاطر الانتقال من خلال :

- تحديد رأس مال منفصل للنوافذ وبذمة مالية مستقلة.
- أو قيام فروع مصرفية أو شركات تابعة برأس مال منفصل وبرقابة شرعية مستقلة.

المراجع :

- 1- طارق خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ورقة مناسبات رقم (5) جدة، السعودية، (2003).
- 2- ميرفت علي ابو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل" ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2007.
- 3- محمد داوود عثمان، أثر مخفضات الائتمان على قيمة البنوك، رسالة دكتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2008.

المراجع الأجنبية

- 4- Gary smith, Noney, Banding and Financial Intermediations D.C. Heath and company, Massachusetts, USA, 1991, ch. 7, 14, PP 184, 384.
- 5- Mishken. F, The Economics of Money and Banking and Finacial Markets ,opct.
- 6- Makinen. G ,Money ,Banking and Economic Activity ,N.Y ,A codemic press ,1981.
- 7- Saunders ,Anthony ,Financial Institution Management ,Amodem Perspective ,Richard D.Irwin ,1994.